ملكي

رسالة ملكية إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني بشأن الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 27 ذي القعدة 1414 - 9 ماي 1994 رسالة إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني بشأن الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ما يلي نص هذه الرسالة

خديمنا الأرضى وزيرنا الأول السيد محمد كريم العمراني

أمنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد

فإن المحادثات التي تجري حاليا بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية استهلت اجتماعاتها بالاستماع إلى الخطاب الذي وجهناه للمجتمعين وحرصنا فيه على الإعراب عن ما يخامرنا من بالغ العناية وكريم الرعاية لمختلف الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي. ولقد كان توجهنا في ذلك الخطاب واضحا لم يكتنفه غموض أو التباس إذ حددنا في آن واحد الأهداف المتوخاة من الحوار ورسمنا الوسائل والطرق المؤدية إلى تحقيقها.

وبخصوص الهدف يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف المتحاورة وحاجاتها وأن يتجنب الدخول في المتاهات والإخلال بالتوازن المطلوب حتى لا يقع المس بالمنافع المكتسبة طيلة السنوات الأخيرة بفضل تضحيات ومجهودات الجميع.

وطبيعي أن إرضاء المطالب ليس موقوفا على إرادة الحكومة وحدها لأن واجبها أن تتصرف في الأموال العمومية دائما في نطاق الحفاظ على المصلحة العليا للأمة كما أن واجبها أن تهتم بموضوعية وواقعية بالأوضاع الاجتماعية التي تعرض على نظرها وأن تقيمها في ضوء ما تتوفر عليه من إمكانات متاحة ووسائل لتحسين تلك الأوضاع.

ومن هذا المنطلق فالتوجه على هذا النهج واضح كل الوضوح بحكم أن المطالبين بالحقوق هم فصائل شتى ينتظم في سلكها القطاع الصناعي العصري والقطاع التجاري وقطاع الصناعة التقليدية والعالم القروي.

ولكل صنف من هذه الفصائل حاجاته ورغباته وهي جميعها حريصة على أن تلبي حاجاتها ومطالبها.

بمقتضى ذلك، فالحكومة مدعوة لتوزيع الوسائل المتاحة بين مختلف الفصائل. أما ممثلو القطاعات الاجتماعية فعليهم من جهتهم واجب النظر في تحديد أسبقيات المجالات التي ينبغي إرضاؤها وضبط الحدود التي تنجز في نطاقها المطالب وتلبى الرغبات فلا مجال هنا للديماغوجية والمزايدات وذلك في مصلحة المعنيين أنفسهم.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من تبني طريقة عمل منبثقة عن وفاق بين المتحاورين جميعا ومادام الرهان واضحا ومعروفا من الجميع، فإن تحديد الأسبقيات من حق الجميع كذلك.

وهذا يفضي إلى استبعاد إملاء الإرادة وفرض الحلول من جانب دون آخر بل يقتضي أن تسود روح المسؤولية المشتركة في تحديد الاختيارات وترتيبها.

ولتظل العلاقة موصولة الأواصر بين المشاركين في الحوار فإننا نؤكد لك مرة أخرى قرارنا القاضي بإنشاء لجنة حوار تجتمع أكثر ما يمكن وتتألف من ممثلي الحكومة وممثلي الفصائل الاجتماعية المعنية.

فاحرص - رعاك الله - على التقيد بهذه التوجيهات والسهر على تنفيذ هذه التعليمات. سدد الله خطاك والسلام.

27 ذي القعدة 1414 - 9 ماي 1994